اقتصاد

صدرنا البندورة بسعر تأشيري ٦٠ ليرة للكيلو والبرتقال بـ٢٠ ليرة فقط

٢,٣ مليار طن مستوراتنا في الربع الأول ١٠ بالمئة فقط من الدول العربية.. وصادراتنا ١,٤٥ مليون طن أغلبها خضر وفواكه

| وائل الدغلي

أكد مدير عام الجمارك مجدي حكمية لـ«الوطن» أنه لا يمكن تحديد نسبة مئوية للمواد التي دخلت إلى القطر بشكل غير نظامي مقارنة بما يتم استيراده وفق التعليمات الناظمة ولكن يمكن القول أن عمليات التهريب ارتفعت عن الفترة الماضية. مؤكداً أن أهم المواد دخلت القطر خلال الفترة الماضية بشكل غير نظامي وتتم متابعتها من دوريات الجمارك هي الألبسة والزيوت المعدنية وأجهزة الموبايلات وساعات اليد المقلدة والفوط الصحية والأحذية وحفاضات الأطفال وجوارب وكولونات ومحسنات غذائية وكذلك المواد الأولية لصناعة الأدوية إضافة إلى اللوازم الطبية.

وأشار حكمية إلى أن المديرية تقوم بمتابعة البضائع المهربة الموجودة في الأسواق وذلك بعد انتهاء مهلة ثلاثة الأشهر التي حددها المرسوم التشريعي رقم ٤ الصادر في ١١ كانون الثاني الماضي، والذي أعطى للفعاليات التجارية فرصة لتسوية أوضاع البضائع المهربة الموجودة، ولكن لم يتقدم أحد من المخالفين لتسوية البضائع المخالفة لديه بموجب المرسوم قامت عناصر المديرية بالكشف على مختلف أنواع البضائع في الأسواق والتأكد من بياناتها الرسمية وآليات إدخالها النظامية ومحاسبة المخالفين وخلال فترة الأسابيع الثلاثة التي مضت بعد انتهاء المرسوم وصلت قيمة الرسوم المفروضة على القضايا المحققة في المديرية إلى ٦٤٦ مليون ليرة.

وبين أن حجم مستوردات سورية خلال الربع الأول من العام ٢٠١٤ بلغ ٢,٣١٠ مليار كيلو غرام. وبلغ حجم المستوردات من الدول العربية بموجب اتفاقية التجارة العربية الحرة ٢٣٢ مليون كيلو غرام لتصل نسبتها إلى نحو ١٠٪ من حجم مستوردات سورية.

وخلال العام الماضي بلغت قيمة المواد المستوردة عبر اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى نحو ١٤٧ مليار ليرة بوزن يقارب المليار كيلو غرام في حين وصل عدد المواد إلى ٨٦٣ مادة مستوردة.

وتظهر بيانات المديرية العامة للجمارك حول الصادرات السورية خلال الربع الأول من العام الحالي والتي اطلعت عليها «الوطن» أن المواد الأكثر تصديرا هي المواد الخام والخضر والفواكه وخاصة التفاح وأغذية الحيوانات.

وجاءت صادرات فوسفات كالسيوم طبيعي وفوسفات ألمونيوم كلسي طبيعي وطباشير فوسفاتي مطحونة الأعلى حجما في التصدير الذي يتم لعدة دول أهمها بيلاروسيا حيث بلغ حجم الصادرات ١,٤٥٣ مليون طن.

وسيطرت الخضر والفواكه على المواد الأعلى تصديرا في الربع الأول من العام الحالي حيث تم تصدير ٣١ ألف طن من التفاح الطازج و٦ آلاف طن من الجزر واللفت البقلي ونحو ٥ آلاف طن من ملفوف بروكسل و٤ آلاف طن من البندورة.

وبمقارنة الصادرات السورية الأعلى خلال الربع الأول من العام الحالي مع العام الماضي يلاحظ تغير في خريطة بعض المواد حيث خرج كل من زيت الزيتون والأدوية والبرتقال ومستحضرات التنظيف من قائمة المواد الأعلى تصديرا.

ولا يمكن تقدير القيمة الحقيقية للصادرات السورية لهذه المواد وغيرها بسبب الاعتماد على أسعار تأشيرية لها كانت منخفضة خلال الفترة السابقة للتشجيع على التصدير فسعر كيلو البندورة ٦٠ ليرة والجزر ٤٥ ليرة والملفوف ٣٠ ليرة والبرتقال ٢٠ ليرة والتفاح ٣٥ ليرة وهذه الأسعار هي بالحد الأدنى والتي يعتمدها جميع المصدرين في حين السعر الحقيقي هو ضعف هذا السعر وتم خلال الشهر الماضي اعتماد آلية جديدة لاحتساب السعر من خلال تسعير الحاوية الناقلة للخضر والفواكه بـ٨ آلاف دولار ما سيرفع قيمة هذه الصادرات ولكنه سيبقى غير دقيق وتلجأ الجمارك ووزارة الاقتصاد لاعتماد الأسعار التأشيرية بسبب عدم التزام المستوردين أو المصدرين تقديم فواتير نظامية عن المواد التي يتعاملون بها وسعيهم لتخفيض الرسوم التي يدفعونها للحدود الدنيا كما كان لتعهد إعادة قطع التصدير دور سلبي في تحديد قيمة الصادرات الحقيقية إضافة إلى أن هنالك الكثير من عمليات التصدير التي تتم دون التصريح عنها ومنها الألبسة.

> أغلب المهربات ألبسة وأحذية وموبايلات ومواد أولية لصناعة الأدوية

من الغد كل استعلام عن الرصيد يكلف ١٠ ليرات وكشف الحساب بـ١٥

«التجاري» يضاعف عمولات ورسوم بطاقات الدفع الإلكتروني

| محمد راكان مصطفى

كشف مصدر في المصرف التجاري السوري أنه سيضاعف العمولات والرسوم الخاصة ببطاقات الدفع الإلكتروني، على أن يبدأ تطبيق العمولات الجديدة بدءاً من يوم غد (الإثنين).

وفي التفاصيل تم تعديل رسم إصدار بطاقة دفع لزبون جديد (زبون عادي) لتصبح ٥٠٠ ليرة بعد أن كانت ٢٥٠ ليرة تدفع في الفرع، وعدل رسم إصدار بطاقة دفع لزبون جديد (توطين شركات خاصة) لتصبح ٥٠٠ ليرة بعد أن كانت ١٠٠ تدفع في الفرع، كما عدل رسم إصدار بطاقة دفع لزبون جديد (توطين شركات عامة) لتصبح ٢٥٠ ليرة بعد أن كانت ١٠٠ ليرة تدفع في الفرع.

وعدل المصرف التجاري رسم تجديد بطاقة الدفع لتصبح ٢٥٠ ليرة التي كانت سابقاً ١٠٠ تقتطع آلياً من حساب البطاقة، وأصبح رسم إصدار بطاقة مسبقة الدفع قابلة لإعادة الشحن ٥٠٠ ليرة بعد أن كانت ٢٥٠ ليرة تدفع في الفرع.

على حين بقي رسم اشتراك البطاقة الائتمانية ٥٠ ليرة يقتطع آلياً من حساب البطاقة وتم تعديل رسم إصدار بدل ضائع أو مسروق لأنواع البطاقات كافّة ليصبح ٥٠٠ ليرة بعد أن كان ١٥٠ ليرة يقتطع آلياً من حساب البطاقة، وعدل رسم إصدار بطاقة بدل تالف بسبب سوء استخدام لأنواع البطاقات كافّة لتصبح ٢٥٠ ليرة بعد أن كانت ١٠٠ ليرة تقتطع آلياً من حساب البطاقة، وتم تعديل رسم إعادة طباعة الرقم السري ضمن الإجراءات العادية ليصبح ٢٥٠ ليرة بعد أن كان ١٠٠ ليرة يقتطع آلياً من حساب البطاقة، كما عدل عمولة سحب نقدي من الصراف الآلي للمصرف التجاري السوري ليصبح ٥ ليرات بعد أن كان ٢ ليرة تقطع آلياً من حساب البطاقة، أصبحت عمولة سحب نقدي من الصراف الآلي التابع للمصارف الأخرى ليصبح ٥٠ ليرة بعد أن كان ٣٠ ليرة سورية.

ووفقاً للتعميم الصادر عن إدارة المصرف تم تعديل عمولة الاستعلام عن رصيد من الصراف الآلي التابع للمصرف التجاري السوري أصبحت ١٠ ليرات بعد أن كانت ٣ ليرات تقتطع آلياً من حساب البطاقة، وعمولة الاستعلام عن رصيد من الصراف الآلي التابع للمصارف الأخرى ليصبح ٢٠ ليرة بعد أن كان ١٠ ليرة تقتطع آلياً من حساب البطاقة.

وأصبحت عمولة كشف حساب مختصر ١٥ ليرة بعد أن كانت ٥ ليرات تقتطع آلياً من حساب البطاقة، وعدلت عمولة دفع فاتورة عن طريق الصراف الآلي لتصبح ٢٥ ليرة بعد أن كانت ١٠ ليرات تقتطع آلياً من حساب البطاقة، عدل رسم تحويل نقدي من بطاقة إلى بطاقة ليصبح ٣ بالعشرة آلاف على ألا تقل عن ٢٥ ليرة بعد أن كانت ١٠ ليرات تقتطع آلياً من حساب البطاقة، وعدل رسم السحب النقدي من نقاط البيع ليصبح ٣ بالعشرة آلاف على ألا تقل عن ٢٥ ليرة بعد أن كانت ٣ بالعشرة آلاف على ألا تقل عن ٥ ليرات تقتطع آلياً من حساب البطاقة.

كما تم تعديل رسم عمولة شحن بطاقة مسبقة الدفع لتصبح ٥٠ ليرة بعد أن كانت ٢٥ ليرة تقتطع آلياً من حساب البطاقة، على حين بقي رسم إغلاق بطاقة متوفى ٢٥٠ ليرة تدفع في الفرع، وأصبح رسم عمولة كشف حساب ١٠٠ ليرة بعد أن كان مجانياً تدفع في الفرع، وأصبحت عمولة دفعة نقدية من متعامل غير حامل البطاقة ٩ بالعشرة آلاف على ألا تقل عن ٥٠ ليرة تدفع في الفرع، بقيت عمولة طلب إرسال واستلام بطاقة من فرع آخر ١٥٠ ليرة تدفع في الفرع.

صفقة واحدة بـ٦٨ مليون دولار.. والتجار يفضحون الأسعار

| الوطن

كشف مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن رسو العقد الخاص بتوريد مادة الرز على مبلغ ٦٨ مليون دولار لكمية تقدر بستة آلاف طن، للمناقصة التي تمت مناقشتها خلال اجتماع مجلس الإدارة الأخير للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية بعد نقاش حاد نتج عنه تثبيت السعر على هذا المبلغ، حيث احتدمت المنافسة بين ثلاث شركات واستمرت المنافسة بين شركتين على أقل من سنت في الكليو الواحد، حيث تمكن المجلس من تخفيض سعر الطن الواحد من الرز إلى أقل من أسعار العام ٢٠١١ حيث وصل سعر الطن إلى ٤٢٥ يورو في حين كان سعر الطن وصل إلى ٥٠٥ يورو لعام ٢٠١١.

وكشف المصدر أن أحد التجار احتج على هذا السعر متذرعا بالقانون حيث لا يجوز كسر آخر سعر للطن والذي كان وصل إلى ٤٦٥,٧٥ يورو وهو السعر الذي كانت وصلت إليه المؤسسة سابقاً وتم تثبيته عند هذا الحد بعد أن تم كسره إلى ٤٣٥ يورو. وأوضح أن المجلس تمكن من تخفيض سعر الرز إلى هذا المستوى بعد أن تم حساب جميع الكلف مع حساب أسعار الصرف للدولار واليورو حيث أظهرت الأسواق العالمية أن سعر الكيلو من الرز ١١٠ ليرات واصل إلى أحد المرافئ السورية مع تكاليف نقل بنسبة ٢٠٪ وهي تشكل ضعف التكاليف الحقيقية ليصبح سعر الكليو ١٣٠ ليرة مع هامش ربح يصل إلى ١٥٠ ليرة.

وبيّن من جانب آخر أن اثنتين من مؤسسات التدخل الايجابي لم توافقا على هذا السعر، وأرسلنا أحد التجار ليقدم سعر ١٠٠ ليرة سعر كيلو الرز واصل إلى المرفأ إلا أنهم تراجعوا بعد أن طلب مجلس الإدارة التقدم إلى المناقصة أصولاً ومع الوثائق النظامية حيث عادوا وأرسلوا أحد التجار الذي عرض سعر ١٠٥ ليرات بعد تثبيت العقد الأساسي للمناقصة.

وضمن هذا الإطار كشف أحد التجار المستوردين أن هناك سلعاً من المواد الأساسية الغذائية والتي يفرض على المستورد بيع نسبة ١٥٪ منها لهذه المؤسسات ومنها أحد أصناف الرز ذي النوعية الجيدة والمطلوبة لدى المستهلكين لا يتم عرضه في صالات المؤسسات الحكومية حيث يتم تسريب جزء منه إلى الأسواق الأخرى بعمولات متفق عليها.

«المركزي» يمنع سفر المخالفين لأنظمة شراء القطع الأجنبي.. وقوائمه «السوداء» ضمت ٥ آلالاف اسم

| الوطن

علمت «الوطن» من مصادر مصرفية مسؤولة أن مصرف سورية المركزي فرض إجراء منع السفر بحق الأشخاص المثبتة مخالفتهم لأنظمة شراء القطع الأجنبي من المنافذ الرسمية.

ويعتبر إجراء منع السفر احترازياً على حد قول المصادر، لأنه من إحدى الإجراءات المهمة التي تدفع بالمخالف إلى تسوية وضعه مع المصرف المركزي الذي توعد المخالفين في حال عدم مراجعته أو أي من فروعه خلال مدة أقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ الإعلان عن أسمائهم ضمن القوائم السوداء بملاحقتهم بجرمي تهريب القطع وغسل الأموال وغرامة مالية بنسبة ١٠٠٪ من قيمة المخالفة.

ويشمل إجراء منع السفر بحسب ما أكدته المصادر في حديثها لـ«الوطن» جميع المخالفين لأنظمة شراء القطع، سواء أكانوا تجاراً حصلوا على القطع الأجنبي لغايات الاستيراد ولم يتقدموا بشهادات جمركية تثبت إدخالهم لمستورداتهم إلى الأسواق المحلية، مواطنين عاديين قاموا بالحصول على مبالغ من الدولار فوق الحد المسموح بشرائه وفقاً لقرارات مجلس الوزراء ومجلس النقد والتسليف الناظمة لهذا الشأن، كذلك يشمل من قام بشراء القطع لغاية السفر ولم يقدم على السفر ولم يثبت على جواز سفره تأشيرة خروج من القطر.

وحسب القوائم التي أطلق عليها تسمية «القوائم السوداء» الصادرة عن مصرف سورية المركزي منذ بداية إعلانه عن أسماء المخالفين لأنظمة شراء القطع الأجنبي فإن عدد المخالفين الذين طالهم إجراء منع السفر يتجاوز ٥٠٠٠ مواطن، عدا القوائم المتضمنة أسماء التجار والمستوردين، ولكن المصادر المصرفية عادت لتؤكد لـ«الوطن» أن المصارف التي سمح لها بيع الدولار للمواطنين في فترات سابقة والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بدأت تصلها توجيهات من المركزي لإزالة إشارة إجراء منع السفر عنها وإخراجها من القوائم بالنسبة للمواطنين العاديين الذين قاموا بتسوية أوضاعهم وإعادة القطع الأجنبي للمركزي كذلك بعض التجار والمستوردين فقد أخرجت أسماء المخالفين منهم من ضمن القوائم إضافة إلى إزالة القيود التي فرضت عليهم لجهة متابعة نشاطهم التجاري عبر إعادة منحهم إجازات استيراد أو أية وثائق أخرى كبراءة الذمة.

وما زال مصرف سورية المركزي يصدر بين الفينة والأخرى قوائم سوداء جديدة تتضمن أسماء لمواطنين خالفوا أنظمة شراء القطع الأجنبي، إذ طلب المصرف في آخر قائمة أصدرها الشهر الماضي من نحو ٥٠٠ مخالف إعادة ما اشتروه من قطع خلال فترة محددة وإلا ستتم ملاحقتهم بجرمي تهريب القطع وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، على اعتبار أن المبالغ التي قاموا بشرائها مخصصة لغايات تم طرحها في السوق، ولكن النسبة الأكبر من الذين حصلوا على القطع قاموا بالمتاجرة بها والتصرف بها في غير الغايات الأساسية، وما يدل على عملية المتاجرة بالقطع هو ما تظهره قائمة المخالفين الأخيرة لقرار مجلس الوزراء رقم /٨٤/ لعام ٢٠١٠ الذي حدد الحد الأعلى المسموح بشرائه من الدولار أن نحو ١٢ شخصاً يحملون النسبة «الكنية» نفسها أدرجت أسماؤهم بشكل تسلسلي في القائمة خالفوا القرار المذكور، و١٣ شخصاً آخرين من «كنية» ثانية، ناهيك عن التشابهات الأخرى في الكنية الواحدة بين شخصين أو ثلاثة أشخاص ضمن القائمة المذكورة.

تخبط في سوق التأمين.. و«الصحة» ترفض اعتماد أسعار «هيئة المخابر»

| علاء أوسي

رفضت وزارة الصحة توصية هيئة المخابر السورية باعتماد تسعيرة الوحدة المخبرية ورفعها من ٧٥ ل.س إلى ١٢٥ ل.س، مؤكدة استمرار العمل بالقرار التنظيمي رقم ١٢ تاريخ ١٥ أيلول ٢٠١٣ الذي حدد سعر الوحدة بـ٧٥ ل.س، وعزت الوزارة رفضها لعدم صدور قرار تنظيمي جديد برفع سعر الوحدة من الوزارة، وهو ما أدى إلى توقف عدد كبير من المخابر عن استقبال المؤمَنين إن لم يسدد لهم الأسعار الجديدة أو أن يقوم المؤمن بدفع فرق التحاليل وكلتا الحالتين تعد مخالفة للقوانين التأمينية.

مدير التأمين الصحي في المؤسسة السورية للتأمين نزار زيود بيّن لـ«الوطن» قيام هيئة المخابر بإصدار لائحة تسعير خاصة بها دون موافقة وزارة الصحة، حيث تم تعديل سعر الوحدة المخبرية من ٧٥ ل.س لتصبح ١٢٥ ل.س، مشيراً إلى قيام المؤسسة السورية للتأمين بمخاطبة وزارة الصحة للحصول على التأكيد والموافقة على هذا التعديل أو إلغائه إلا أنه لم يتم الرد على الكتب المرسلة إلا مؤخراً بكتاب أكدت خلاله الوزارة اعتماد سعر الوحدة المخبرية المعتمد سابقاً.

وأكد زيود أن من شروط التعاقد أن تكون الأسعار ضمن إطار تسعير وزارة الصحة بين شركات الإدارة والمخابر، ومن ناحية أخرى من شروط استمرار المخابر الطبية في تقديم الخدمات للمؤمّنين أن تقوم المؤسسة بتسديد قيمة التحاليل الطبية وفق تسعيرة هيئة المخابر وهي ١٢٥ ل.س وليس ضمن تسعيرة وزارة الصحة المعتمدة.

وتساءل زيود عن الإجراءات التي قامت بها وزارة الصحة تجاه هيئة المخابر، مطالباً بإعادة النظر بدور الوزارة الرقابي وأن تمارس ضغطاً على مزودي الخدمة والمخابر للالتزام بالأسعار المحددة منها أو اعتماد أسعار جديدة تتناسب مع الوضع الاقتصادي الحالي الذي تجلى بزيادة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بالتزامن مع انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار الأمر الذي ترك أثره في تكاليف الخدمات الطبية.

وانتقد زيود كثرة الجهات المشرفة على ملف التأمين الصحي وتداخل أعمالها مع عدد من الوزارات، مطالباً بإعادة الدور القيادي للمؤسسة وتقليص دور شركات إدارة النفقات الطبية لتكون منفذة لدور المؤسسة.

جمارك دمشق تقيم مزاداً علنياً لبيع مصادرات ذهبية

جمعية الصاغة لـ«الوطن»: «دولار» الذهب بـ ٢٦٥ ليرة وركود في الأسواق

| علي محمود سليمان

بيّن رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» أن سوق الذهب تشهد حالة ركود في الفترة الحالية وذلك نتيجة لبدء الامتحانات الجامعية التي تنخفض فيها حركة المبيع والشراء، إضافة إلى وجود حالة من التذبذب في سعر صرف الدولار التي أثرت في سعر الذهب ما بين الارتفاع والانخفاض في الأيام السابقة، ليستقر خلال اليومين الماضيين على سعر ٩٣٠٠ ل.س لغرام الذهب عيار٢١، وبذلك يكون سعر الليرة الذهبية السورية ٧٧ ألف ل.س، وسعر الأونصة الذهبية السورية ٣٣٧ ألف ل.س.

وأوضح جزماتي أن التسعير تم على دولار وسطي بسعر ٢٦٥ ل.س، مضيفاً: إن متوسط المبيع اليومي لا يتجاوز ٢ كيلو غرام ذهب في أسواق دمشق، متوقعاً أن تعود الحركة للتحسن مع انتهاء فترة الامتحانات وبدء العطلة الصيفية التي تشهد مناسبات وأفراحاً تزيد الطلب على شراء الحلي والمصوغ الذهبيه.

وفي سياق آخر كشف جزماتي عن مديرية جمارك أن دمشق ستشهد مزاداً علنياً على بيع مصادرات ذهبية وفضية يوم الثلاثاء القادم عند الساعة الواحدة ظهراً، بحضور جمعية الصاغة كمشرف، موجهاً دعوته لمن يودّ الاشتراك في المزاد أن يكون منتسباً إلى جمعية الصاغة وبريء الذمة ويصطحب معه مبلغ مليون ل.س أو شيكاً مصدقاً بالمبلغ، لافتاً إلى البضائع التي ستباع في المزاد هي مصوغات ذهبية إيطالية تمت مصادرها لدخولها إلى الأسواق بطرق غير نظامية، وهي تعادل ٢,٥ كيلو غرام من الذهب، و٣ كيلو غرامات من الفضة، حيث يبدأ المزاد بسعر السوق الموافق ليوم المزاد كحد أدنى للبيع.

وأشار جزماتي إلى أن المصوغات التي ستباع في المزاد يتم تسليمها للمشتري في مقر جمعية الصاغة بعد أن يتم وضع دمغة الجمعية عليها لتصبح نظامية.

«العمل»: ١١٨٥ عاملة أجنبية في المنازل السورية

| الوطن

بين مدير القوى العاملة في وزارة العمل فراس نبهان لـ«لوطن» أن عدد العاملات في المنازل من غير السوريات اللواتي تمت الموافقة على استقدامهن بلغ ١١٨٥عاملة، في حين بلغ عدد العمال العرب من غير السوريين الحاصلين على موافقة الوزارة بمنح ترخيص العمل أو تجديده ١٥٢٢ عاملاً في العام ٢٠١٤.

وأكد النبهان أنه تم فرض عدة عقوبات بحق أصحاب المكاتب المرخصة أصولاً لاستقدام العاملات المنزليات من غير السوريات بسبب مخالفاتهم بعدم إتمام إجراءات الحصول على ترخيص العمل والإقامة للعاملة خلال مدة ثلاثين يوماً من اليوم التالي لدخولها القطر أو استقدام عمالة لا تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها قانوناً وعدم تسجيل التنازل عن العاملة من المستفيد الأول إلى المستفيد الثاني لدى إدارة الهجرة والجوازات أو مخالفة عدم تسديد بدل تجديد الترخيص السنوي المنصوص عليه في الفقرة /ب/ من المادة /٨/ من المرسوم التشريعي رقم ٦٥ لعام ٢٠١٣، في حين بعضهم غير مقر المكتب الإداري أو مقر الإقامة المؤقت لمبيت العاملات قبل الحصول على موافقة الوزارة.

وعن تصنيف العمالة الأجنبية وكيفية معاملة الأجانب المقيمين والذين تكون أمهاتهم سوريات الجنسية بيّن النبهان أن العمال الأجانب يتم تصنيفهم بعامل أو صاحب عمل، وأنه بالرجوع إلى أحكام المادة /٩/ من القرار رقم /٢٣/ لعام ٢٠١٠ الناظم لعمل غير العرب السوريين يتضح أن المولود في القطر من أم سورية قد تم منحه عدة مزايا منها إعفاؤه من شرط الكفالة المصرفية المترتب إيداعها على كل من يرغب في العمل في القطر في حال إقامته المستمرة في القطر مدة تزيد على خمس عشرة سنة قبل نفاد القرار المذكور وحتى تاريخ سريانه، شريطة ألا تزيد مدة أو مدد مغادرته سورية- خلالها- عن شهرين لكل سنة إقامة له في القطر، إضافة إلى إلزامه بسداد بدل الترخيص السنوي فقط ٥٪ من مجموع الأجور السنوية وبما لا يزيد على مبلغ ٢٥ ألف ليرة سورية سواء أكان عاملاً أو صاحب عمل.

بنك البركة يطلق خدمة تحويل الأموال والدفع عبر الخليوي من دون انترنت

| الوطن

أطلق بنك البركة سورية خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف الجوال من دون انترنت، في سابقة من نوعها في السوق المصرفية السورية.

واليوم رغم ظروف الأزمة التي دخلت عامها الخامس، وتداعياتها الكبيرة على القطاع المصرفي، يطرح بنك البركة سورية خدمة «واصل» كخدمة إلكترونية جديدة ومبتكرة في السوق المصرفية السورية، تمكّن عملاء البنك من تحويل الأموال من حساب إلى آخر باستخدام الهاتف الجوال من دون الحاجة لوجود اتصال بالانترنت، أو ضرورة لوجود هاتف ذكي، وبمستويات عالية من الأمان.

والآن باستخدام خدمة «واصل» أصبح بالإمكان إجراء التحويل وفي أي وقت خلال الـ٢٤ ساعة، طوال أيام الأسبوع، من دون أن يتكلف المتعامل عناء الذهاب إلى أحد الفروع لأداء عملية التحويل، وذلك بمجرد امتلاكه هاتفاً جوالاً، ما يتيح له استخدام شبكة (USSD) من دون الحاجة إلى إنترنت. وبهذه المناسبة صرّح الأستاذ عدنان أحمد يوسف رئيس مجلس الإدارة قائلاً: «تعتبر خدمة «واصل» التي يطرحها البنك سابقة من نوعها في عالم الخدمات المصرفية الإسلامية، لكونها نتيجة موائمة خلاقة بين تكنولوجيا الخدمات المصرفية، وتكنولوجيا الاتصالات، تؤسس لمستويات إبداعية جديدة في عالم الخدمات المصرفية الذكية، التي تمتاز بسرعة التنفيذ العالية، وبمستوى الأمان الجيد، بتكاليف محدودة، ما يوفر للعميل أرقى خدمات ممكنة بأقل جهد وكلفة وأعلى درجة من الأمان».

وأضاف يوسف: «تأتي خدمة «واصل» لترفد مروحة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك البركة سورية بواحدة من الخدمات الذكية، في مواكبة لأحدث التطورات في عالم الخدمات المصرفية الذكية، وتوطينها في السوق المصرفية، الأمر الذي يعزز من موقع البنك التنافسي في السوق المصرفية السورية وخدماتها ويثبت جدارة حصوله على التصنيفات المتقدمة عالمياً».

كما صرّح السيد محمد عبد الله حلبي الرئيس التنفيذي للبنك بالقول: إن ما يميّز خدمة «واصل» عن غيرها من الخدمات الإلكترونية تعزيز الثقافة المصرفية في السوق السورية وتقليل الاعتماد على الوسائل التقليدية في حيازة ونقل الأموال والاعتماد أكثر على الوسائل التقنية الحديثة ما يقلل من مخاطر الحيازة النقدية للأموال، كما أنها تقدم وسيلة جديدة لتمكين المتعاملين من تسديد التزاماتهم المختلفة سواء في المطاعم أو المحلات التجارية.. وغيرها من الفعاليات التجارية الأخرى المشتركة في خدمة واصل لدى بنك البركة، حيث تم مراعاة الإمكانات المتاحة في السوق السورية في تصميم المنتج فهو لا يستدعي الحاجة لتوافر شبكة الإنترنت أو لاستخدام هاتف ذكي.

وأضاف حلبي: إن الخدمة التي يطلقها البنك اليوم ما هي إلا الحزمة الأولى من خدمة «واصل» التي ستتبعها الحزمة الثانية في المستقبل القريب إن شاء الله.

إنّ خدمة «واصل» متاحة للجميع من أفراد ومؤسسات وشركات وفنادق ومطاعم وجامعات، وللحصول عليها ما على المتعامل إلا أن يتقدم بطلب الاشتراك بالخدمة لدى بنك البركة سورية من خلال فتح حساب جار أو توفير للمرسل والمستقبل وأن يكون كلاهما مشتركين في خدمة واصل من بنك البركة، والتحويل بين الحسابات بالليرة السورية.